مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحـــرير

هذا هو الجزء الثامن من مجلة المجمع ، يحوى أعمال المجمع الرسمية التى عرضت فى مجالسه أو فى مؤتمراته خلال ثلاث دورات متتابعة ، هى السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنةعشرة ، من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ ، إلا بقية من البحوث التى ألقيت فى الدورة الثامنة عشرة خشينا أن يزداد بها حجم هذا الجزء ازدياداً يخرجه عن المألوف ، فأرجأناها إلى الجزء التاسع .

وهناك أعمال المجمع التى تتابعت فى الدورات التالية من الدورة التاسعة عشرة إلى دورة هذا العام ، معدة للنشر ، يرتقب الجمهور ظهورها ليتابع جهود المجمع ونشاطه .

وقد كنا نطمع حين اتجهنا بمجلة المجمع إلى مطبعة وزارة التربيـــة والتعليم أن نتمكن من إصدار أجزاء متتالية تستوعب ما تجمع فى الدورات السابقة من بحوث ومصطلحات ، ولكن على الرغم مما بذله القائمون على هذه المطبعة من جهود مشكورة فان وفرة ما لديها من أعمال لم تيسر للمجمع أن يحقق مبتغاه .

ومنذ عهد بعيد سعى المجمع إلى أن يكون هيئة لها استقلال مالى ، لكى تتمهد له أسباب العمل على نطاق واسع ، ولكى تتوافر له وسائل العناية بطبع إنتاجه ونشره . ويسعدنا اليوم أن ننوه بأن هذه الأمنية قد تحققت ، إذ أصدرت الحكومة فى عهد الثورة المبارك قانوناً للمجمع يسبغ عليه شخصية اعتبارية ويتيح له استقلاله المالى — وقد نشرناه فى صدر مواد هذا الجزء — وما كاد يصدر هذا القانون حتى أتبعه المجمع لائحة داخلية نص فيها على أن تظهر مجلته مرتين على الأقل فى العام ، وستتخذ الأهبة لتنفيذ ذلك فى القريب ، حتى تخرج المجلة حافلة بألوان مختلفة من البحوث والدراسات تمثل نشاط المجمع فى خدمة اللغة .

والله ولى التوفيق ما

الثنائية والألسنة الســـامية

للأب مرمرجى اللدومينيكى(*)

أيها السادة الأجلاء :

من المنجلى للعيان ولا يختلف فيه اثنان هو أن مصر المحروسة متبوئة عرش الزعامة والتقدم بين سائر البلاد العربية، ولا سيما فى ميدان النهضة الثقافية والعلمية واللغوية . ومن ظواهر ذلك الجامعات المتعددة ودورالعلوم ودور الكتب الكثيرة ، ولجان التأليف والترجمة والنشر . ومن ذلك خاصة خدمة اللغة العربية والسعى فى إنعاشها لتصبح آلة مرنة فتجارى الحضارة والمعارف العصرية . ومن تلك الوسائل الفعالة هو مجمعكم الموقر ولذا أشعر بغبطة وحبور لوجودى بينكم ، أنتم علية أرباب العلم والأدب والحكمة وسدنة حرم هذه اللغة العربية الكريمة سيدة جميع لغات بنى سام . وقد لبيت بكل افتخـــار دعوتكم اللطيفة لأبسط لكم كيفية محاولتى المؤازرة فى خدمة المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، وهى وسيلة قد بذلت الجهد فى تآليفى قصد تبيان فوائدها الجمة، وإن ظهرت فى أول وهلة غريبة غير مألوفة ، فأقول :

من العلوم العصرية التى نشأت على يد أرباب البحث فى البلاد الغربيـــة « علم المقارنة » الذى طبقوا أصوله على مختلف الفروع العلمية ، فنجم عن ذلك حقائق ثمينة ومفيدة ، كانت بقيت مجهولة لولاه . فهناك اليوم عـــلوم مقارنة الفلسفات والشرائع والآداب واللغات . ضمن دائرة اللغـــات تولدت موازنة الصوتيات والصرفيـــات والنحويات والمعجميات . ومن ذلك كله المقارنة الألسنية السامية .

ومعلومكم أن الساميات الأمهات تنقسم إلى طوائف ، منها الطائفة الشرقية وهى اللغة الأكدية الداخل فيها الأشورية والبابلية . والطائفة الغربية الشمالية الشاملة الكنعانية والأرمية والعمورية . الكنعانية فرعان ، هما الفنيقية والعبرية . والأرمية فرعان أيضا ، هما الأرمية الغربية ، والأرمية الشرقيـــة ولهجتها الفصحى هى السريانية . ثم هناك الطائفة الغربية الجنوبية الشاملة اللغات العربية واللغات الحبشية . العربية تتشعب إلى فرعين العربية الجنوبية، وفيها السبئية والحميرية ، والعربية الشمالية ، ولهجتها الفصحى هى العربية القرآنية . اللغات الحبشية ثلاثة فروع ، الجعزية ، وهى الفصحى القديمة، ويليها الأمهرية والتكرية .

هذا ولم يعد للتقصى عن أصول الألفاظ العربية أو السريانية أو العبرية أن يكون الباحث متضلعاً من واحد أو اثنين من هذه

(*) وافق مجلس المجمع فى جلسته الرابعة والعشرين على دعوة الأب مرمرجى الدومينيكى لالقاء هذا البحث ، واستمع إليه وناقشه فى الجلسة الخامسة والعشرين (٢٨ من مايو ١٩٥١) .

الألسن ، بل أن يكون واقفا على قواعـــد وخواص معجميات. كل هذه الساميات الأمهات وما يرجع إلى كل وحدة منها من اللهجات ، فضلا عن معرفة بعض الألسنة غير السامية التى لها علاقة بالعربية أو بغيرها من الأخوات الساميات .

ثم إن علم التأصيل فى المعجمية غـــير متوقف على الإشارة إلى أن كلمة من الكلمات مستعملة أو واردة فى اللغـــة الفيلانية بل لارتقائها إلى اللغة الأم الصادرة عنها اللفظة المذكورة . وغيز كاف الوقوف عند اللسان القناة المارة فيه تلك المفردة . فان ادعى أحد الباحثين أن هذا الحرف سريانى دخيل فى العربية ، وظهر بالتقصى أنه ليس بسريانى بل « مسرين » ودخيل فى اليونانية أو الفارسية . أو الأكدية أو العبرية فلا يجوز إذ ذاك القول بسريانيته وهو غير سريانى . إذ قد يكون دخيلا فى كلتا اللغتين من لسان ثالث مثال ذلك الألفاظ التالية الواردة فى العربيـــة والسريانية معا : فردوس Pardeyse بستان Bustana ببغاء Babga باغ Bag بادنجان Bâdingana أسطوانة Estùna أبنوس Abanusa أســـفين Esfina كعبـــة ، بدوى .

فهل من المعقول الذهاب إلى أن كل هذه الكلمات سريانية دخيلة فى العربية ؟ فى حين أن التقصى يثبت أن الست الأول منهـــا فارسية وأن أبنوس وأسفين من اليونانية وأن كعبة وبدوى من العربية ذاتها.

ثم إن المقارنة الألسنية السامية غير متوقفة على البحث فى لغة واحدة من الساميات بل فى جميعها ثم يتحتم اعتبار هذا المجموع كلغة واحدة قد تفرقت خواصها وأسرارها فى مختلف اللغات والأخوات مما يقتضى معه الاستعانة تارة بميزات الواحدة لفائدة الأخرى وطورا السعى فى إثارة الغامض فى هذه بما هو واضح وصريح فى تلك فلا يكفى والحالة هذه وضع أصول الساميات الأخر بإزاء المادة العربية لأن مثل هذا العمل لا يلقى على المواد المبحوثة إلا نورا ضئيلا ولا يأتى الا بفائدة جزئية لعجزه عن إيضاح التناسق المعنوى وإزالة التضارب والتنافر ليس بين المفاهيم العربية فحسب بل بين مداليلها ومداليل أخواتها السامية البواقى .

ثم لتأصيل الألفاظ عن طريق الاشتقاق هناك قاعدة لازمة الاتباع وهى الانتقال من الفحاوى المادية المحسوسة الى المدلولات المجردة والمجازية ومن حياة البداوة الى حياة الحضارة ومن مزاولة الرعاية والزراعة إلى معالجة الصناعات والفنون والعلوم . ومن هذا القبيل نجد العربية آلة من أنفع الآلات تبز سائر أخواتها السامية إن لم نقل اللغات البشرية .

إن العائشين اليوم فى عصر التمدن والرقى على اختلاف ضروبه ليكرهون البادية ماقتين حياتها البدائية . وهذا معقول لأن الرقى غير متوقف على الرجوع إلى الوراء ولا على النزول إلى أسفل بل على التقدم دائما لبلوغ الكمال قدر المستطاع ولهذا يود بعض

معاصرينا إخلاء معاجمنا من كل الكلم التى يشتم منها رائحة الحياة البدوية حتى لا يبقى فيها سوى الألفاظ والتعابير الحضرية لا بل العصرية الحديثة وما يلزم أن نستحدثه منها اندفاعا مع تيار التقدم المتواصل .

هذا من حيث الروح والذوق العصرى أما نحن معشر المتخصصين للمعجمية وما تشمله من اشتقاق وتأصيل وثنائية والسنية فلا يسعنا إلا حسن الاشادة بفضل أولئك اللغويين القدماء الذين قاموا بالرحلات العلمية قاضين السنين الطويلة بين ظهرانى أهل الوبر فجمعوا لنا كل تلك المفردات البدوية الخالية منها الألسن السامية الأخر التى لم تجمع وتدون مفرداتها إلا إبان بلوغ أربابها طور الحضارة فقد منها أغلب الأصول والرساس الأولية بمعانيها المادية المحسوسة . وهذا هو الفضـــل العميم ، فضل اللغة العربية على شقيقاتها والدليل الساطع على قدم الفاظها مع أنها دونت بالكتابة آخر جميعها . مما نتحقق معه هذه الحقيقة الجليلة وهى أن العربية هى المفتاح النفيس لفك مغاليق كثير من ألغاز المعجمية السامية وذلك بالرجوع إلى الرس الثنائى الصائن عادة أقدم المدلولات أى الفحاوى البدائيـــة الفطرية المحسوسة الملموسة .

فلنر ما هى هذه الثنائية :

إن طريقة الاشتقاق والتوسع فى الساميات قائمة على الارتقاء من الأقل والأنقص الى الأكثر والأكمل أى حسب السنة الطبيعية سنة الرقى وليس بالعكس إلا من باب الاختزال وهو نادر ولا يحدث فى طور التكون والنشوء بل فى عصر الكهولة والهرم . وأنا من القائلين بأن الاشتقاق فى العربية يتم بزيادة حروف ولا بطريقة النحت أو التركيب . لأن اللغات السامية عموما والعربية خصوصا ليست بنحتية والعلاقة الأساسية الثابت وجودها فى الغالب بين المشتق والمشتق منه هى اللحمة أو الصلة المعنوية مع توسع الدلالة وتطورها بالانتقال من حيز المعانى المادية الحسّية إلى حيز المداليل المجردة والمجازية ثم العقلية والروحية .

وفى طور التكون اللغوى تبدأ الزيادة بالحروف عن طريق السماع دون القياس فتنشأ بضرب من الفوضى ثم تسير رويدا رويدا فى سبيل التكامل والاستقرار فمنها ما يبلغ درجة القاعدة والقياس المطلق أو النسبى ومنها ما يتخلف فيبقى دون نظام . ومما يساعد على استمرار هذه الحالة هو مفاجأة اللغة المتكلم بها بتدوينها بالكتابة وإنزالها منزلة اللغة الفصحى المتصفة بالميل الى المحافظة على الحالة الراهنة قدر مستطاعها لمقاومة التطور الملازم طبيعة كل الأشياء .

هذا وأنا من الذاهبين إلى عدم وجود علاقة طبيعية ضرورية بين الصوت والحرف أو الكلمة وبين المعنى المتعلق بها ؛ لأن الأصوات مجردة وليس فى طبيعتها ما يجعلها دالة حتما على الشىء الفلانى أو الفحوى الفلانى ، إنما تنشأ الصلة بين الصوت

ومعناه اتفاقا أو بإرادة المتكلمين عن طريق السماع أو الاستعمال .

أنا غير جاحد أن لبعض الكائنات الطبيعية دويا وللحيوانات أصواتا . بيد أن الناس لا يقتبسون القدرة على التصويت أو التكلم بالتعلم من الطبيعة أو الحيوان . لأن ذلك من خاصية أعضاء النطق فيهم وبفضل هذه الخاصية يتكون من محاكاة دوى الطبيعة وأصوات الحيوانات ، لكن بطريقة متباينة ، إذ أن كل فريق أو قبيلة أو شعب يتوهم فيها سماع نوع من الدوى والصوت فيحاكيها طبقا لهذا الوهم .

وبعض الأحيان تجرى هذه الزيادة بالحروف لمقاصد تلوح متضادة . دونكم أحرف المضارعة فانها تستخدم ليس لأداء دور واحد خاص بكل منها بل للقيام بأدوار عدة متمايزة فالياء تستعمل للغائب والمثنى وللجمع المذكر والمؤنث ، والنون للمتكلمين لكنها تأتى فى السريانية للغائب والجمع وفى بعض اللهجات العربية للمتكلم ، الهمزة تكون للمتكلم بيد أنها ترد للغائب فى طائفة من اللهجات المسفورة . التاء تدل على المخاطب المذكر والمؤنث وعلى المثنى والجمع المذكر والمؤنث وكذا القول فى الميم المتوجة بعض الصيغ فانها تدخل على اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر الميمى واسم المكان والزمان واسم الآلة والوعاء وفى كل هذه المبانى تختلف المداليل والحروف واحدة .

زد على ذلك أن الحروف عرضة للإبدال فى العربية كما فى أخواتها السامية فان الثاء العربية تبدل تاء فى الأرمية وشيئا فى العبرية والأكدية والحبشية ، والذال العربية تبدل زايا فى العبرية والأكدية والحبشية ودالا فى الأرمية . ثم إننا نجد فى العربية العين والغين والحاء والخاء وفى اللغات الباقية لا يوجد سوى حرف واحد يقابل الاثنين العربيين وفى الأكدية لم يبق الا الحاء . فضلا عن هذا هناك التغير الطارئ على بعض الحروف بفعل التفخيم فان التاء تفخم فتضحى دالا ثم طاء ثم ظاء والسين تفخم فتصبح صادا والضاد العربية تمسى صادا فى العبرية لا بل عينا فى السريانية وهلم جرا .

كل هذا دليل على ما أبديناه من أن الحروف مجردة من ذات طبعها . إنما يخصص لها معان وأدوار بالسماع والاستعمال . ومن باب الإطلاق يمكن القول بأن كل الحروف — ما عدا المتنافرة غير القابلة التجاور تركيبا ولفظا — تصلح لأن تكون حروفا للتوسع ولا سيما فى طور التكون أى طور الرساس الأولية الثنائية الذى يعقبه طور الثلاثية بزيادة حرف ثالث على الحرفين الرسيين أما تداول هذه الحروف فتتباين إذ منها ما يستخدم أكثر ومنها ما يبقى نادر الورود .

ولنا مثال فى العربية على بقاء حالة الفوضى وعدم الخضوع لقياس فى المصادر الثلاثية المجردة وجموع التكسير وحركة عين

الماضى والمضارع من المجرد الثلاثى وعدم ورود كل المزيدات لكل واحد من المجردات فإنها كلها لا ضابط لها فنستند على السماع ونعرف من المعاجم . وكذا القول فى الحروف التى تزاد على الرساس والأصول . فإن بعضها يستمر دون قيد ولا ربط على الحالة البدائية ولا اعتماد فى شأنها إلا على الصلة المعنوية بين المزيد والمزيد فيه قدر ما يتوصل إلى تحقيقها بعد التطورات والتقلبات الكثيرة التى طرأت على اللغة بكرور الأحقاب إلى أن بلغت طورها الحالى .

أجل ، فى المزيدات الثلاثية والرباعية تجرى الزيادة غالباً بحروف معينة للدلالة على معان خاصة كما هو مفروض فى طور التصرف ، إلا أن هذا ذاته لا يتم باطراد مطلق ، إذ لا يخلو من أثر الفوضى القديمة لأن كثيراً من هذه المزيدات المعدودة قياسية تعود إلى الدلالة على المجرد عينه ، زد على ما ذكر أن المزيدات يراد بها مفاهيم مختلفة ومبتعدة أحيانا غاية الابتعاد عن المعنى المقصود من زيادة الحرف المعين لهذه الغاية أعنى أنه لا يزال فيها شىء من الفوضى أو عدم الاستقرار الخاص بالطور القديم .

دونكم مثلا وزن « أفعل » المزيد فيه همزة حسب قول الصرفيين للدلالة على التعدية نحو أجلسته ، أكرمته ، أبعدته ، فإنه خلافاً للقصد المتوخى من زيادة الهمزة يراد به فحوى الدخول فى الشىء ، نحو أصبح : دخل فى الصباح . والمبالغة نحو أشغلته : بالغت فى شغله . والصيرورة نحو أقفرت الأرض : أضحت قفراً . والسلب نحو أشفى المريض . ذهب شفاؤه . وأخيراً يأتى بمعنى المجرد ذاته مما ينافى المراد من الزيادة نحو أقلت البيع بمعنى قلته أى فسخته . كذا وزن « فعّل » المضاعف أى المكرر العين للتعدية فإنه يطلق فضلا عن هذه الدلالة الخاصة على التكسير نحو قطعت الحبل : جعلته قطعاً . وعلى السلب نحو قشرت العود : نزعت قشره . وعلى اتخاذ الفعل من الاسم نحو خيم القوم ضربوا خيمهم كذلك وزن « استفعل » الدالة فيه الزيادة على الطلب فانه يستعمل أيضاً لوجدان الفعل نحو استعظم الأمر : وجده عظيما وللتحول نحو استحجر وللتكلف نحو استجرأ وللمطاوعة نحو أراحه فاستراح . وأخيراً يرجع إلى فحوى المجرد عينه كأنه لم تكن زيادة . نحو استقر بمعنى قر ، وقس على ذلك بقية المزيدات تلك التى تدعى قياسية بتخصيص دور الحرف المضاف إليها .

هذا ومن المألوف والمقرر عند علماء العربية الأقدمين والمعاصرين وعند الأجانب من مستسيمين ومستعربين أن الزيادة تجرى بالتتويج والإقحام والتذييل . وفى كل حال من هذه الأحوال يتم الأمر على سبيل الأغلبية أى بالسماع وليس بقياس محكم . وهذه طائفة من الأمثلة على أنواع الزيادة الثلاثية :

أولا — الزيادة بالتتويج : « يقطين » كل شجرة لا تقوم على ساق . الياء زائدة

تتويجاً لأن اللفظة صادرة عن قطن أى انحنى ، إذ لا ساق له فينحنى نحو الأرض « ترفل » تبختر كبرا ، بزيادة التاء تتويجاً ، لأن الأصل رفل : أرسل إزاره وتبختر « نهبل » من هبل بزيادة النون « هجرع وهبلع » بزيادة الهاء تتويجاً ، لأن الأصل جرع وبلع .

ثانياً ــ الزيادة بالإقحام : « زنبيل » من زبيل بإقحام النون « بلطح » من بطح بإقحام اللام « شريك » من شيك باقحام الراء « جلمح » من جلح باقحام الميم « دربل » من دبل بإقحام الراء « طرمح » من طمح بإقحام الراء « عنصل » من عصل بإقحام النون .

ثالثا ــ الزيادة بالتذييل : « بلسن » من بلس بإلحاق النون « حلكم » من حلك بإلحاق الميم « عبدل » من عبد بإلحاق اللام . ومن هذا شيء كثار فى العربية وبقية الساميات .

فما قد سلم به وقرره الأقدمون من الزيادة بالحروف وطريقة إجرائها فى الرباعيات والثلاثيات يسوغ بكل حق وصواب تطبيقه على الثنائيات . وهذا ما قد حاولنا تبيانه فى تآليفنا الثلاثة الموضوعة لهذه الغاية على ضوء الثنائية والألسنية السامية مع العلم اليقين بوعورة المسلك .

مع ذلك بعد التقصى والاختبار يمكننا تصنيف الحروف القابلة الزيادة على الرساس الثنائية من باب الأغلبية كما يلى :

أولا ــ كل حرف من الحروف التابعة يصلح أن يكون تارة متوجة Préfixe وتارة مقحمة Infixe وأخرى مذيلة Suffixe وهذه هى : أ ت ع ل م ب ه و ى .

ثانياً ــ الحاء والشين تصلحان للتتويج والتذييل .

ثالثاً ــ هذه التالية تستخدم للتذييل وهى : س ب ك ق .

ولمعرفة الأمثلة تفصيلا على طريقة زيادة كل حرف من هذه الحروف يمكن الرجوع إلى كتبنا ، ففيها من الشواهد المؤيدة غالب ما أبديناه فأكتفى بإيراد نماذج على الزيادة المتنوعة الجارية بضرب من الاعتباط أى لدواع غير داعى الدلالة على معنى خاص أو على دور معين .

فهناك الزيادة من باب الإلحاق ، والإلحاق يحد بكونه زيادة لإضافة معنى جديد ، بل لمحض الموافقة بين وزن ووزن آخر ليعامل معاملته .

ولايكتفى لحروف الإلحاق بأن تكون من حروف «سألتمونيها» بل يستعمل غيرها أيضا هو ذا الإلحاق من جهة اللام نحو « ضربب » من ضرب . « جلبب » من جلب . « قعدد » من قعد . رعدد . رعشن . دخلل . شملل . صعرر .

هناك الإلحاق من غير جهة اللام نحو « حنظل » من حظل « جندل » من جدل « فلحص » من فحص . « نلعس » من لعس .

هناك الزيادة من باب الغنة « نحو رنز » من رز . « حنظ » من حظ . « انجار » من أجار . « انجاص » من أجاص .

هناك الزيادة لتقوية الحركة دون قصد معنى معين نحو « برا » يقال منه : برع والنسبة برعى أى برانى كما يقال توقع من توقى . وجزأ وجزع من جزا . وبدأ وبدع من بدا .

هناك الزيادة لعذوبة اللفظ نحو يا أبتى عوض يا أبى « عصاتى » عوض عصاى قدنى قطنى بإقحام النون . لعلت ثمت وربت بإلحاق التاء .

هناك الزيادة لإقامة الوزن نحو تبيضض بدل تبيض .

هذا ومن نتائج نظرية الثنائية : أولا أن المثال والأجوف والناقص ما هى سوى مزيدات أو توسعات فى الرس الثنائى الذى يجىء فيه التوسع بتكرار الثانى منه أو بتشديده أى بتكراره لفظاً ووضع الشدة عليه كلية .

ثم من جملة أنواع التوسع فى الأصول مثلا : أن الفعل « وثب » مزيد فى الثنائى « ثب » وأن « قام » هو الثنائى « قم » أشبعت حركة حرفه الأول . مما يظهر فى السريانية فى كلمة « قم » إذ لا ألف مقحمة فيها ومن الكتابة العربية القديمة المتجلية فى رسم المصحف المحافظ عليه حتى اليوم . إذ لا تجد فيه قام بل « قم » . كذلك الفتحات المشبعة لا يرسم عليها ألف . ويبين ذلك أيضا فى مجرى التصريف الذى إن هو إلا رس الكلمة ملحقا به الضمائر . فيقال : « قم » ت — « قم » تم — « قم » نا . مما جاء دليلا واضحا على أن الأصل هو الثنائى . وأن هذا الثنائى يدل على معنى تام فى حالته الثنائية . وكذا الشأن فى الناقص . فان لامه ليست حرفا بل إطالة أو إشباع الفتحة السابقة . مثلا : « رمى » هو الثنائى « رم » حرك حرفه الثانى بفتحة مشبعة علامتها فى الرسم ألف . كذلك « رمـ » ت هى « رمـ » تا هما . مما يظهر فيه الأصل الثنائى ملحقا به ضمير متصل .

أما المضاعف فهو بالحقيقة مركب من حرفين كما يتجلى ذلك فى معاجم الأقدمين ككتاب « المقاييس » لابن فا، س . فانه يسميه « الثنائى » ويذكر فى المادة حرفين لا غير ويرى ذلك فى المضاعف الرباعى أو المطابق كما يدعوه ابن فارس . وما هو سوى ثنائيين مكررين . مثلا : «قرقر» «خرخر» «دبدب» «مرمر» «لع لع» «لألأ» ... الخ .

ومن هذه المادة شىء كثير فى اللغات السامية ولهجاتها وقد جمعنا منها ٣٥٠ فى العربية الفصحى . ويوجد أكثر منها فى اللهجات . وما هذه الأفعال وأسماؤها إلا حكاية أصوات الطبيعة والحيوانات المندفعة إلى تكرار مقاطع لا حروف . وكل مقطع مركب عادة من حرفين متحرك فساكن . مما هو وارد على هذا النمط فى اللغات السامية

الباقية كالسريانية مثلا نجد فيها « بلبـــل » « زلزل » . وكذا الحال فى اللهجات . أما الفصحى فالفتحة الواقعة فى آخر الثنائى . وفى آخر الأفعال السالمة . إنما داعى وجودها هو الوصل . فعوض القول : خرخر الماء . قيل فى الوصل : خرخر المـــاء .

وأنت ترى أن الطبيعة عينها ميالة إلى الثنائية لا إلى الأحادية . كما يمكن بعضهم التوهم أن الإنسان الأول بدأ يتكلم بحروف منفصلة . لأن الحروف المنفصلة لاوجود لها إلا فى جدول الأبجدية . أى فى الكتابة ولا فى اللفظ . والسبب أن أعضاء النطق عينها لا تخرج للتكلم حروفاً صامتة متفرقة . بل مقاطع مركبة من الصامتات تحركها الصائتات .

ومن الأدلة على وجود الثنائى فى أصل اللغات ولا سيما السامية منها هو أن المضاعف العربى الذى يقال إنه مركب من ثلاثة أحرف أصلية لا نجد مقابله فى السريانية إلا بحرفين اثنين لا أكثر . مقابل « مصّ » « مص » وبحذا « حمّ » « حم » وبإزاء « مسّ » « مس » وهكذا كل المضاعفات التى هى بالحقيقة ثنائيات . والثنائى وارد فى كل الساميات متصفا بمعنى حقيقى وتام .

ولنا برهان حسى جلى على وجود الثنائى فى أصل اللغة يستخرج من العناصر الأولية للغة العربية وهى أسماء الأصوات ودعاء الحيوانات وزجرها وبعض أسماء الأفعـــال فهى ثنائية . ومنها كان بدء صوغ الفعل المضاعف ومكرره مثلا « أف » كلمة تكره « آه » للتوجع « به » « بخ » لاستعظام الشىء « غس » لزجر الهر . « ضع » اسم صوت يزجر به الجمل عند ترويضه «بس» دعاء . وزجر للغنم . « صه » أمر السكوت . « مه » أمر بالكف .

فمن هذه الثنائيات صيغ أفعال إما بتحريك الساكن وتشديده وإما بتكرار الثنائى ذاته وتحريك الآخر فى العربية فقيل : أف آه به — بخ — غس — ضع — بس — صهصه — مهمه . وكذا القول فى « ثب » فإنه مشتق من ثب ومنه المكرر « ثب ثب » .

أما « وثب » فهو ثب زيدت فيه الواو تتويجا . فحصل من ذلك ما يدعى فى الصرف «مثالا» وجدير بالملاحظة كيفية وقوع الزيادة فى « ثب » ووثب . أى بإضافة حرف مع بقاء اللحمة المعنوية بين المجرد والمزيد . وهى بالحقيقة مستمرة بينهما . إذ أن « ثب » يراد به الجلوس بتمكن . و « وثب » يعنى القعود فى لغة حمير . ويدل على النهوض وعلى الطفر. على أن هذا التضاد يزول إذا عرفنا أن الثنائى « ثب » متضمن معنى عاما . هو فحوى الحركة التى هى أساس هذه المداليل المختلفة . لا بل المتنافرة ظاهريا . فعند فريق أو قبيلة من القبائل دل الفعل على القعود . لأن فى القعود حركة ، وعند قبيلة أخرى أطلق الفعل على القيام والقفز لأن فى ذلك كامن المدلول العام وهو الحركة .

أما القول — وهو قول أحد الغربيين — بأن « من وثب هو بمنزلة من جلس فى الهواء» فهو من المعانى التى لم تخطر على بال العرب حين تداولوا كلمة «وثب» لحسبان مثل هذا الحادث عصر ذاك من خوارق الأنبياء . بيد أنه يفهم فى عصرنا الذى تمكن فيه الإنسان من أن يجلس نوعا من الجلوس فى الهواء أى بركوبه الطائرة .

ومما يجدر بالذكر أن مقابل « ثب » العربية وارد فى السريانية Yethéb ومعناه وثب . جلس . قعد . مما ينجم عنه بوضوح أن الرس الثنائى هو « ثب » فتوسع فى الزيادة بطرق مختلفة مع استمرار الصلة المعنوية بينه وبين مزيداته أى فحوى الحركة أولا بالعربية بتضعيف حرفه الثانى . فجاء ثب ثم بإضافة واو تتويجا فى العربية ذاتها فصدر عن ذلك فعل وثب وبزيادة ياء بالتتويج أيضاً فى السريانية فنشأ Yèthéb وكذلك زيدت الياء بعين الطريقة فى العبرية Yâshab وفى الأرمية Yèthéb ونجد فى الحبشية Awsaba كما فى العربية بالواو . أما الأكدية فوارد فيها Washabu و Wshâba أى بإضافة واو فى العربية والحبشية .

من مفترضات الثنائية أن أصل المفردات حرفان فيجرى التطور بزيادة حرف ثالث عليهما إما تتويجا وإما إقحاما وإما تذييلا مع بقاء اللحمة المعنوية بين الثنائى والثلاثى كما هى مستمرة بين الثلاثى والرباعى وما فوقه من المزيدات .

على أنى بفضل تقصيات خاصة توصلت إلى الوقوف على أن الثلاثى غير ناشئ عن ثنائى واحد ليس إلا بل عن ثنائيين أوثلاثة حسب اختلاف مداليله . وقد أوردت فى تآليفى شواهد تثبت هذا القول . فأجتزىء هنا بسرد واحد من الأمثلة . هناك فعل «هلب» المختلف لا بل المتنافر المفاهيم . لكن يمكن القول بأن « هلب » مشتق أولا من « لب » بزيادة الهاء تتويجا . ثانيا : من « هب » بإنزال اللام اقحاما . ثالثا : من «هل» بإضافة الباء تذييلا .

هلب : كثر شعره من « لب » ومنه اللب أى القلب لتراكم الشحم عليه واللبة : اللحم المجتمع فى أعلى الصدر وفيه معنى الوفرة والكثرة .

هلب : نتف وجز من « هب » المراد به القطع والنتف ضرب من القطر .

هلب : السماء القوم بلتهم بالندى ومنه ليلة هالبة أى ماطرة . والهلابة : الريح الباردة من « هل » الدال على هطول المطر وشدة انصبابه .

الأهلب: المنتوف الشعر . من هب ومنه هب السيف : قطعه .

الأهلب: الكثير الشعر من « لب »المراد به — التراكب والتجمع والتلبد . وبهذا تتسق المعانى وتزول الضدية .

أختم بالقول أن الثنائية ليست كما يتبادر إلى الوهم ، هدامة للثلاثية والرباعية . ولاهى مقوضة أركان المعاجم إنما هى وسيلة للتأصيل السابق طور التصريف . فالقائل بالثنائية يدع التصريف على ما هو للثلاثى والرباعى. ويحصر عمله فى المعجمية . وفى هذا الحقل عينه لا يتوخى محق الثلاثية والرباعية لكنه يرتئى بأنه كما أن الرباعى يسوغ رده إلى الثلاثى كذلك يمكن رد الثلاثى إلى الثنائى مما ينجم عنه أن ليس الثلاثى بدء الاشتقاق بل الثنائى .

ويرى عمليا أن فى هذه النظرية فوائد جمة للمعجمية ، منها تجلى الانسجام والتساوق فى تشعب الألفاظ بعضها من بعض وتوسع المعانى وتطورها مما هو واضح القصد فى الحالة الثلاثية الحاضرة .

فمن ثم لا خشية على المعاجم من الثنائية لأنها بالعكس تنشئ فيها تنظيما معقولا كما أن ترتيب المعاجم الحديثة مثل « محيط المحيط » و« أقرب الموارد » و« البستان » لم يضر المعجمية بل نفعها . وإن خالف فى الواقع تنظيم المعاجم القديمة أو بالأحرى عدم التنسيق فيهـــا .

والآن أكرر للمجمع الموقر آيات الشكران متمنياً لجميعكم التوفيق والنجاح فى خدمة اللغة العربية الجليلة والسلام .